فصلٌ جديدٌ في العلاقات اليابانية - السودانية والشراكة اليابانية - الأفريقية المتنامية

خطاب ذكرى اليوم الوطني الياباني، مقدم من سعادة السفير هاتوري

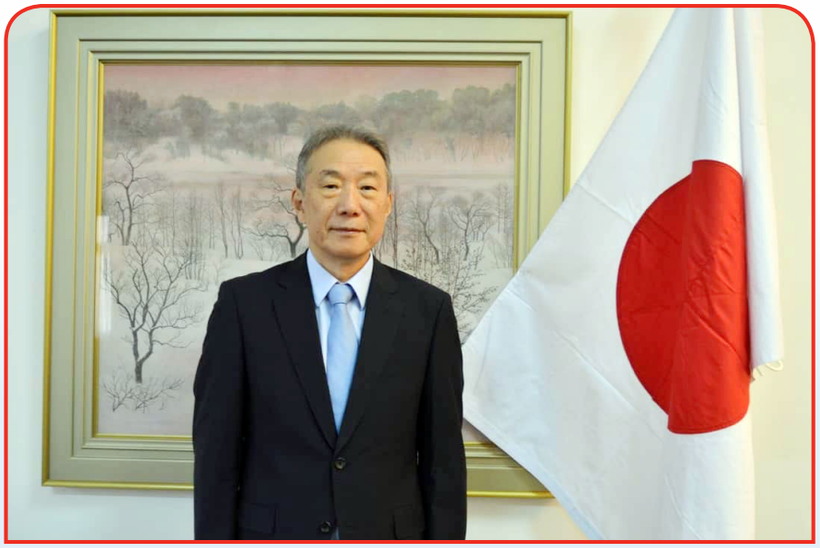

سعادة السفير الياباني لدى السودان السيّد

تاكاشي هاتوري

يصادف اليوم، 23 فبراير 2021، الذكرى 61 لميلاد صاحب الجلالة إمبراطور اليابان ناروهيتو. لذا، أود اغتنام هذه الفرصة لأهنّئ بالذكرى السنوية لصاحب الجلالة الامبراطور وأن أشارككم تمنّياتي بدوام الازدهار لبلادنا وللعائلة الامبراطورية. وكإحياءٍ لذكرى هذا اليوم الاحتفالي، أود أن أعبر، كسفيرٍ لليابان في السودان، عن خالص امتناني لأصدقاء اليابان في السودان الذين يتعاونون مع بلادنا ويدعمونها، وكذلك للشركاء الدوليين الذين نسعى معهم لتحقيق هدفنا المشترك الذي يتمثّل في المساهمة في تنمية السودان وإفريقيا بصورةٍ أفضل.

يتغير المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السودان بوتيرةٍ أسرع مما كان في الماضي. ويعتبَر إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، في ديسمبرالماضي، دليلاً على المساعي الحثيثة للحكومة الانتقالية السودانية منذ انبثاقها في عام 2019. كما ترمز الإصلاحات الحكومية الجارية، في إطار عملية إعفاء الديون الخارجية، إلى عزم الحكومة على انخراط البلاد مرةً أخرى في الساحة الدولية من أجل الحصول على فرصٍ أوسع للمساعدات الإنمائية والقروض متعددة السنوات. على الرغم من التأثير المدمّر لوباء كوفيد 19، فإنّ السودان ما زال يواصل مسيرته نحو حقبةٍ جديدة.

لا شكّ أنه بالتزامن مع إعادة اندماج السودان تدريجياً في الساحة الاقتصادية والمالية الدولية، بدأ زخمٌ إيجابيٌ لتنشيط الأنشطة التجارية العابرة للحدود مع السودان في عددٍ من البلدان. بمجرد الاختفاء التام للصورة السابقة المعيبة عن البلاد، ستبدأ العديد من الشركات الخاصة من مختلف بلدان العالم في النظر للسودان كوجهةٍ تجاريةٍ واستثماريةٍ مربحة. ولتمتّع السودان بأراضٍ شاسعةٍ للإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية الأخرى - وغني عن الذكر توفر القوى العاملة فيه - فقد بدأ الكثير من المستثمرين الأجانب النظر لما يمكن أن تعدهم به استثماراتهم المبكرة في هذا البلد من أرباحٍ كبيرة.

اليابان، بالطبع، ليست استثناءً. في عهد النظام السابق، لم تُبد غالبية الشركات اليابانية اهتمامًا كبيرًا بإجراء معاملاتٍ مباشرةٍ مع السودان وقطاعاته الخاصة المحلية. مع ذلك، بعد سقوط النظام القديم، وخاصةً مع حذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، تلقّت سفارتنا العديد من الاستفسارات من الشركات اليابانية التي ترغب في توسيع نطاق أعمالها في السودان. ونظرًا لوجود العديد من روّاد الأعمال السودانيين الذين يحقّقون، أو حتى يتجاوزون، المعايير الدولية ، فإنّي أرى أنه، عندما يتم حل المشكلات الهيكلية، ستكون هناك فرصةٌ كبيرةٌ لتسهيل تكوين الشركات اليابانية الخاصة لشراكات مع تلك السودانية وأرى أنه من واجبي العمل على تجسير التعاون النشط بين الجانبيْن.

صحيحٌ أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب معالجته وتحسينه في السودان، من أجل خلق بيئة أعمالٍ مواتيةٍ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل إصلاح نظام معاملات الصرف الأجنبي، إلا أن اليابان تقدّر الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الانتقالية، وإن كانت موجعة، للقيام بالإصلاحات المختلفة من أجل التنمية المستقبلية لهذا البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة الحالية في الإصلاح التشريعي المحلي مثل تعديل قانون الاستثمار، والذي نعلم أنه الآن قيد المناقشة. نأمل أن يفي التعديل بمعايير المستثمرين الأجانب وأن يتم تنفيذ بنوده بصرامة.

علاوةً على ذلك، يسعدنا رؤية النجاح الكبير الذي حققته الحكومة الانتقالية في عملية السلام، من خلال التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر الماضي. نتوقع أن يتم الإبرام الكامل لاتفاق السلام الشامل في المستقبل القريب لوضع حدٍ للاقتتال الداخلي بصورةٍ دائمة.

يواجه السودان الآن بعض التحديات الإنسانية الناشئة حديثاً، مثل كوفيد 19، وتدفق اللاجئين الإثيوبيين، والمخاوف بشأن زيادة المخاطر الأمنية في دارفور بعد انسحاب اليوناميد. لذا فإنه بالإضافة إلى تخصيص اليابان مؤخراً لمبلغ 3.3 ملايين دولار أمريكي، للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، للاستجابة لأزمة اللاجئين الإثيوبيين، فقد قررت حكومة اليابان تمويل 10 مشاريع إنسانية دولية في السودان بقيمةٍ إجماليةٍ تبلغ حوالى 16 مليون دولار أمريكي. مع التركيز على تدابير الوقاية من كوفيد 19، تغطي هذه المشاريع الممولة من اليابان مجموعةً واسعةً من الأنشطة الإنسانية العاجلة، مثل التوفير الطارئ للغذاء، والماء، والصرف الصحي، وتوفير المأوى للأشخاص المعرضين للخطر، وكذلك للّاجئين والنازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة اجتماعياً. كما تساهم هذه المبالغ في تعزيز برنامج دعم الأسرة في السودان. تقدم بعض المشاريع أيضًا تدريباتٍ عاجلة على المهارات أو خلق فرص عملٍ لتحقيق الترابط التنموي والإنساني المتصور لتحقيق التنمية الأفضل والأكثر استدامة للسودان.

أما بالنسبة للدعم المباشر الذي نقدمه للسودان، فمن الجدير بالذكر بدء ثلاثة مشاريع بمنحٍ يابانية. أحدها يهدف إلى تعزيز قدرات الصيانة والتنسيق لهيئات إمدادات المياه، بميزانية تبلغ 9.6 ملايين دولار أمريكي. سنقوم أيضًا بتوفير 11.8 مليون دولار أمريكي لمشروع إدارة النفايات، الذي توفّر من خلاله مركبات جمع النفايات وغيرها من التحسينات التيسيرية. أخيراً وليس آخراً، ونظرًا لوجود طلبٍ متزايدٍ على الخدمات الصحية الطارئة في السودان، الذي توشك طاقته الطبية على الانهيار في خضم أزمة كوفيد 19، فإن اليابان ستوفر سيارات إسعاف وسيارات مبرّدة لتوصيل اللقاحات بما يعادل 2.85 مليون دولار أمريكي.

بتحويل نظرنا إلى القارة الإفريقية برمّتها، فنرى أن العلاقة بين اليابان وإفريقيا تتطور بسرعة. منذ ديسمبر الماضي، زار وزير الخارجية الياباني السيد موتيجي ست دولٍ إفريقية، هي تونس وموزمبيق وجنوب إفريقيا وموريشيوس والسنغال وكينيا، لأول مرةٍ بعد توليه منصب وزير الخارجية. وافقت اليابان على التعاون مع جميع حكومات هذه البلدان لتحقيق رؤية «منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة»، وهي السياسة الاستراتيجية التي تربط القارات النامية في آسيا وإفريقيا من خلال 1) تعزيز وتأسيس سيادة القانون، وحرية الملاحة والتجارة الحرة؛ 2) السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي ؛ 3) الالتزام بالسلام والاستقرار. علاوةً على ذلك، ونظرًا لتضرر اليابان وجميع الاقتصادات الإفريقية بشدة من جائحة كوفيد 19، وافقت جميع الحكومات على زيادة تعزيز علاقة الأعمال التجارية والاستثمارية مع بعضها البعض لتنشيط علاقاتها الاقتصادية في سياق ما بعد كوفيد. وفي هذا الصدد، أعلنت اليابان عن إرسال بعثاتٍ من القطاعيْن العام والخاص وإجراء تحاورات تجارية مع بعض الدول المذكورة أعلاه.

وعند الحديث عن العلاقات متعددة الأطراف، فإنه من المقرر عقد الدورة الثامنة من مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية بإفريقيا، تيكاد 8، في عام 2022 في تونس، والذي ستتم خلاله مناقشات جادة بشأن سياسات التنمية الشاملة وتوسيع التبادلات التجارية بين العالم وإفريقيا. تناشد الحكومة اليابانية الدول الأفريقية للعمل معًا لمشاركة القيم العالمية وكذلك لتأكيد دوافع النمو. في آخر مؤتمر، تيكاد 7، في عام 2019م، أطلق رئيس الوزراء السابق آبي «النهج الجديد للسلام والاستقرار في إفريقيا» والذي تلتزم اليابان بموجبه بالمساعدة في تحقيق الأنظمة القضائية والحكومية والتشريعية المستقرةً والآمنة. نظراً لأن تحقيق السلام هو شرط أساسي لإفريقيا من أجل تعزيزها داخلياً وتعزيز أعمالها مع الخارج، فإن كيفية تحرير هذه القارة من المخاوف الأمنية الدائمة ستكون محوراً مستمراً للمساعدة اليابانية لإفريقيا، وأنا متأكدٌ من أن هذا هو النهج نفسه المطلوب تنفيذه عند معالجة القضايا التي تواجه الفترة الانتقالية في السودان حالياً. الآن، وبعد أن تخلصت إفريقيا من تسميتها التقليدية الخاطئة باعتبارها المتلقي المعتاد للدعم الخيري، وبدأت تكشف عن نفسها كشريكٍ تجاريٍ منتج، فأنا متأكدٌ من أن التزامنا باستقرار هذه القارة بأكملها سيكون ذا تأثيرٍ إيجابي ضخم، ليس فقط على البلدان الإفريقية، ولكن أيضاً على الاقتصاد العالمي بأسره.

لا يزال شبح الفيروس القاتل يطارد العالم، وتعافي الذين تضرروا منه، والذي لا يختص بتعافي صحتهم فقط وإنما أيضًا بسبل عيشهم وأعمالهم، يظل القضية الأكثر أهمية لعام 2021م. مع الصبر والتصميم الراسخ يمكن للإنسانية أن تتغلب بالتأكيد على هذا المأزق، وفي وقت مواجهة هذه المشاق، تتزايد أهمية التعاون الدولي. ستظل حكومة اليابان ملتزمةً دائماً بتحقيق التنمية المستدامة والتطور عالي الجودة لإفريقيا عبر جميع النوافذ المتاحة. أختتم مقالتي هذه بالوعد بأن تلعب اليابان كلا دوريها كداعمٍ إنمائي و إنساني موثوقٍ به، وكشريكٍ تجاريٍ واستثماريٍ للسودان من أجل ازدهار مستقبله.